التصميم الجهوي لإعداد التراب
لجهة فاس مكناس

مجلس جهة فاس مكناس العنوان : شارع علال بن عبد الله – فاس
الموقع الإلكتروني : www.region-fes-meknes.ma
الهاتف : 05.35.94.40.66 / 05.35.94.13.97 الفاكس : 05.35.94.20.85

جهة فاس مكناس
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵅ.ⵙ ⵎⴽⵏⴰⵙ
Région FES MEKNES

تقديم

يعتبر التصميم الجهوي لإعداد التراب فاس-مكناس مشروعا طموحا لتعزيز التنمية بجهة فاس مكناس ودعم التنافس والجاذبية والتماسك المجالي والاجتماعي بها. ويعد وثيقة استراتيجية تختزل تصورا للتهيئة والتنمية المجالية على مدى خمسة وعشرون سنة، وتجسد الترجمة المجالية للاختيارات الاقتصادية والتنموية العامة للجهة، لإنجاز مشروع جهوي متكامل ومندمج قادر على رفع تحديات المنافسة.

ويستمد التصميم إطاره القانوني من التوجيهات الملكية، والدستور (الفصل) 143، والقانون التنظيمي للجهات، وتوصيات كل من التقرير حول الجهوية الموسعة بخصوص إعداد التراب والتنمية المجالية والدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب، بما يجعل منه وثيقة تحدد رؤية طويلة الأجل للتنمية وتخطيط المجال الجهوي.

وتتمثل أهداف هذا المشروع في تقديم تشخيص مجالي تشاوري بين الفاعلين المحليين، وإعطاء نموذج لتنمية منسجمة بالجهة، وإعداد رؤية استشرافية وواقعية حول مشاريع الدولة في مجال البنيات التحتية والتجهيزات العمومية.

وتحدد هذه الوثيقة التي تأتي كثمرة لتشاور موسع بين مختلف الفاعلين بالجهة، ما مجموعه 207 مشروعا أو برنامجا موزعة على أربعة مجالات وهي مقدمة الريف، والمجال المتروبولي، والأطلس المتوسط، ومجال ملوية.

وقد توج هذا العمل بالمصادقة من قبل المجلس الجهوي فاس - مكناس في دورته الاستثنائية المنعقدة في 28 دجنبر 2017، والذي كلل فيما بعد بالتأشير بوزارة الداخلية في 01 أكتوبر 2018.

الفهـرس

I تذكيـر بالمنهجيـة والإشـكالية المركزيـة ومراحـل الإنجـاز.....7
1 تذكيـر بالمنهجيـة.....7
2 تذكيـر بمراحـل الإنجـاز.....7
3 الإشـكالية المركزيـة.....8
4 مسلسـل إنجـاز التصميـم الجهـوي لإعـداد التـراب فـاس مكنـاس.....8

II الأهميـة الاسـتراتيجية للتصميـم الجهـوي لإعـداد التـراب.....9

III الاسـتنتاجات الأساسـية للتشـخيص الاسـتراتيجي الترابـي.....10
1 معطيـات عامـة.....10
2 الديناميـات المجاليـة والبيئيـة، الاجتماعيـة والاقتصاديـة.....10
2.1. الديناميـات المجاليـة والبيئيـة.....10
2.2. الديناميـات الاجتماعيـة.....14
2.3. الديناميـات الاقتصاديـة – الجوانـب الأفقيـة.....15
2.4. الثقافـة والتـراث: رافعـة للتنميـة الجهويـة.....18
3 تحليـل SWOT : (نقـاط القـوة – نقـاط الضعـف، الفـرص، والمخاطـر).....19

IV الرهانـات الاسـتراتيجية للجهـة.....21
V الهويـة والتموقـع الاسـتراتيجيين للجهـة فـي أفـق 2042.....22
1 أيـة هويـة لجهـة فـاس مكنـاس؟.....22
2 التموقـع الاسـتراتيجي للجهـة فـي أفـق 2042.....23

VI التوجهـات الاسـتراتيجية.....23
1 عشـر توجهـات اسـتراتيجية كبـرى للتصميـم الجهـوي لإعـداد التـراب.....23
2 التوجهـات الاسـتراتيجية الفرعيـة.....24

VII مجـالات المشـاريع وتوجهاتهـا الاسـتراتيجية.....33
1 مجـالات المشـاريع المقترحـة علـى مسـتوى الجهـة.....33
2 خمسـة معاييـر لتحديـد مجـالات المشـاريع.....34
3 مجـال المشـاريع المتروبولـي.....35
4 مجـال المشـاريع مقدمـة الريـف.....37
5 مجـال المشـاريع الأطلـس المتوسـط.....38
6 مجـال المشـاريع ملويـة.....40

VIII أكثـر مـن 200 مشـروع، مقتـرح وتوجيـه.....41
1 توزيـع المشـاريع حسـب الفتـرات والقطاعـات.....42
2 توزيـع المشـاريع حسـب مجـالات المشـاريع بجهـة فـاس مكنـاس.....42
3 البرامج والمشـاريع المهيكلـة.....43

I. تذكير بالمنهجية والإشكالية المركزية ومراحل الإنجاز

1. تذكير بالمنهجية

مرحلة الانطلاق : التقرير التأسيسي

المرحلة الأولى : التشخيص الترابي الاستراتيجي (وفق منهجية تشاركية)

المرحلة الثانية : وثيقة التصميم الجهوي لإعداد التراب (وفق منهجية تشاركية)

2. تذكير بمراحل الإنجاز

3. الإشكالية المركزية

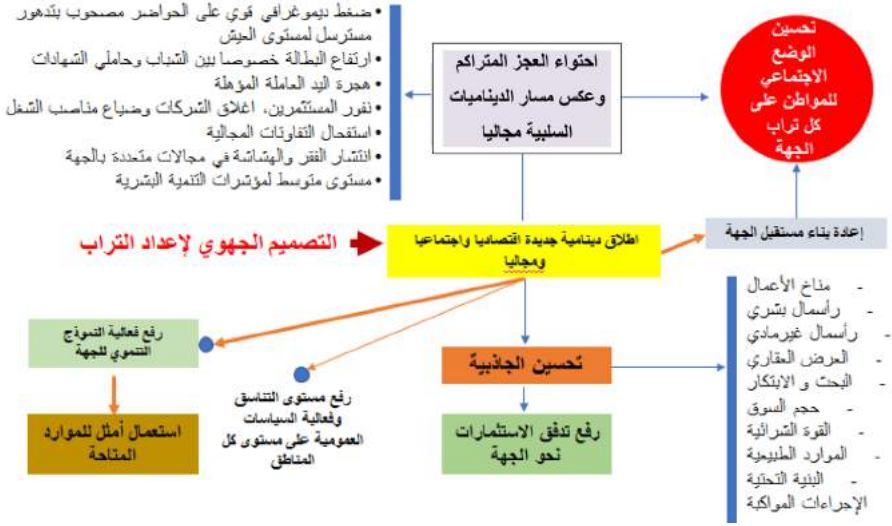

4. مسلسل إنجاز التصميم الجهوي

اجتماع لجنة القيادة

اجتماع اللجنة الاستشارية لإعداد التراب

II. الأهمية الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب

ينتمي التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة فاس مكناس إلى الجيل الجديد من المخططات الجهوية إذ ينجز بصفة تشاركية وتشاورية وينبثق من القناعة الراسخة أن التنمية أصبحت شيئا محليا وأن رهان هذه التنمية لا يمكن تصوره خارج المجال الجهوي بل يتم تداوله بين مختلف الفاعلين سواء المتدخلين القطاعيين أو الفرقاء الجهويين كما يحدد أهداف وآجال الإنجاز وكذا الإمكانيات اللازمة للتفعيل وتحديد التزامات كل الأطراف عن طريق التعاقد بشأن هذه الالتزامات، وتكمن أهميته أساسا فيما يلي:

- تقديم تشخيص مجالي تشاوري بين الفاعلين المحليين بهدف بلورة رؤية مشتركة حول رهانات التنمية الجهوية وأولوياتها الكبرى؛

- بلورة نموذج لتنمية منسجمة بالجهة، من خلال تحديد الوسائل الكفيلة بتحسين الفعالية الاقتصادية والرفع من مستوى عيش الساكنة وذلك على أساس تحديد دقيق لمجالات المشاريع؛

- إعداد رؤية استشرافية وواقعية حول مشاريع الدولة في مجال البنيات التحتية والتجهيزات العمومية؛

- خلق إطار عملي للتعاون والشراكة حول مشاريع التهيئة المندمجة المقترحة؛

- يمثل آلية لتحديد المشاريع المنتقاة والمرشحة للتمويل في إطار الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية؛

- يرسم آفاق للتنمية الجهوية تقترح حلولا لمحدودية الموارد المالية عند الجماعات الترابية؛

- يمكّن الدولة من إنجاز الأهداف الرامية إلى تقليص الفوارق الجهوية؛

- يهدف إلى البحث عن الانسجام بين التدخلات العمومية؛

- وسيلة للتنسيق بين مختلف الفاعلين وتقاربهم؛

- يؤسس لمبدأ الحكامة الجيدة للجماعات الترابية باعتماد منطق الشراكة والتخطيط والمحاسبة والتقييم.

III. الاستنتاجات الأساسية للتشخيص الاستراتيجي الترابي

1. معطيـات عـامـة

تمتـد الجهـة علـى مسـاحة 40.075 كلـم مربـع، مـا يمثـل 5,7% مـن مجمـوع مساحة المملكـة، حيـث تضـم 4,24 مليـون نسـمة (احصـاء 2014)، مـا يمثـل 12,5%، مـن إجمالـي عـدد السـكان بالبـلاد (المرتبـة الرابعـة).

تعتبـر فـاس مكنـاس جهـة مكتظـة نسـبة إلـى مسـاحتها، بحيـث يفـوق متوسـط الكثافـة السـكانية عبـر ترابهـا 105 نسـمة فـي الكلـم المربـع، أي ضِعف متوسـط الكثافـة السـكانية علـى الصعيـد الوطنـي الـذي يقـدر بأقـل مـن50 نسـمة فـي الكلـم المربـع. فيمـا يخـص مجـال التعميـر فـإن جهـة فـاس مكنـاس تعـرف نمـوا متسـارعا حيـث بلغـت نسـبته 60,5% سـنة 2014 مقابـل 49,4% سـنة 1994. ومـن المتوقـع أن تصـل هـذه النسـبة إلـى 67% سـنة 2036، وهـو مـا يضـع تحديـات جديـدة علـى مـدن الجهـة. يتميـز اقتصادهـا بتنوعـه حيـث يرتكـز علـى قطاعـات مربحـة وذات مسـاهمة علـى المسـتوى الوطنـي كالصناعـة (المرتبـة الرابعـة)، الصناعـة التقليديـة (المرتبـة الثانيـة)، السـياحة (المرتبـة الثالثـة)، والتجـارة والخدمـات التـي تهيمـن بنسـبة 54%. أمـا الفلاحـة فتعتبـر إحـدى القطاعـات الواعـدة حيـث تضـم نسـبة 15% مـن مجمـوع المسـاحة الصالحـة للزراعـة وتوفـر نسـبة 21% مـن إنتـاج الحبـوب علـى الصعيـد الوطنـي.

تتوفـر الجهـة علـى ثـروات لامادية ومؤهـلات طبيعيـة هامـة (مـدن تاريخيـة، عيـون استشـفائية، مـوارد مائيـة، الغابـات)، كمـا يتواجـد بهـا عـدد مهـم من المؤسسـات الجامعيـة والمعاهـد العليـا لتكويـن وتأهيـل المـوارد البشـرية.

2. الديناميات المجالية والبيئية، الاجتماعية والاقتصادية:

2.1. الديناميات المجاليـة والبيئيـة

2.1.1. الديناميات المرتبطة بالمجال وبالتدبير الحضري

فـي المجمـل، يمكـن اعتبـار البنيـة الحضريـة لجهـة فـاس – مكنـاس محـدودة، فباسـتثناء مدينتـي فـاس ومكنـاس، لا تتوفـر المـدن الأخـرى بالجهـة إلا علـى أنشـطة تجاريـة عاديـة وأنشـطة خدماتيـة لا تختلـف كثيـرا عـن بعضهـا ولا توجـد بهـذه

المدن الثانوية أية بوادر حقيقية لتنمية صناعية أو حتى سياحية.

2.1.2. البيئة وإطار العيش

تحتوي الجهة على نسبة جد مهمة من المياه الجوفية والسطحية مقارنة مع العديد من الجهات الأخرى المجاورة، وذلك راجع إلى تموقعها في قلب الشبكة الهيدروغرافية الوطنية مع اثنين من أكبر الأحواض المائية (سبو وملوية)، بالإضافة على توفرها على واحدة من أكبر الغابات في المغرب، إلا أن هذه الموارد المائية تخضع لعدد من الضغوطات الناجمة أساسا:

- العوامل المناخية التي ستسبب في انخفاض القدرة الاستيعابية للسدود كل سنة بحوالي 75 مليون مم3، أي 0،5% لكل سنة.

- تصريف النفايات السائلة والصلبة بحوالي 36،02)مم3/سنة (بين سنة 2008 و2010 حسب وكالة الحوض المائي لسبو، التي تؤثر على الجودة الفيزيائية-الكيميائية والبكترولوجية للماء، مما يهدد صحة الساكنة ويؤثر سلبا على مستوى عيش المواطنين.

- مخاطر الفيضانات بالجهة محددة وممنطقة، مما قد يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية من شأنها تعطيل النشاط الجهوي وعدم تشجيع المستثمرين.

- يلاحظ أيضا نقص في تثمين الثروات الطبيعية مما يفوت على الجهة فرصا جيدة لتنمية السياحة الطبيعية التي بإمكانها أن تشكل رافعة مهمة لازدهار جهة فاس – مكناس.

- يؤدي الضغط الناتج عن النشاط البشري إلى تقليص المساكن الطبيعية وانخفاض التنوع البيولوجي، مما قد ينتج عنه إلحاق ضرر كبير بالبيئة على المدى البعيد يستلزم تعبئة موارد مهمة لإصلاح الوضع.

2.1.3. البنية التحتية للنقل

• تضاريس معيقة للتواصل بين مكونات الجهة :

تعيق الظروف الجيومرفولوجية والمناخية لجهة فاس-مكناس التواصل الداخلي والخارجي للجهة (صعوبة التضاريس، تساقط الثلوج والأمطار، ممرات بالفجاج، ...)، أكثر من 1700 كم من المرجح أن تكون مغطاة بالثلوج في المنطقة على ما مجموعه 5000 كيلومتر على المستوى الوطني،

• بنية تحتية للنقل مهمة لكن تعاني من مجموعة من الاكراهات :

تعبر جهة فاس مكناس العديد من الطرق الوطنية :

- الطريق الوطنية رقم 6 التي تربط الساحل الأطلسي بالرباط على الحدود الشرقية للبلاد بمدينة وجدة؛

- الطريق الوطنية رقم 31، التي تربط شفشاون بالراشيدية أثناء عبورها لجهة فاس مكناس على طول 160كم؛

- الطريق الوطنية رقم 4، التي تربط القنيطرة بفكيك؛

كما تم تعزيز الجهة بخط في الطريق السريع وخط في السكك الحديدية:

- الطريق السيار أ2، الذي يربط الرباط بوجدة الذي يمر عبر مكناس وفاس وتازة؛

- خط السكة الحديدية الذي يربط بين الدار البيضاء ووجدة والذي يمر عبر الرباط، القنيطرة، مكناس، فاس وتاوريرت.

تتوفر الجهة على مطار دولي، مطار فاس سايس، حيث تم تجديده وتوسيعه مؤخرًا (المطار قادر على استيعاب جميع أنواع الطائرات التجارية، وسعته 5,2 مليون مسافر في السنة).

رغم ذلك، تعاني الجهة في المقابل من مجموعة من الاكراهات أهمها:

- عدم كفاية البنية التحتية الطرقية ذات الطاقة الكبيرة لضمان إدماج مختلف مناطق جهة فاس – مكناس وتيسير انفتاح الجهة على أقطاب القنيطرة وطنجة-تطوان ومراكش وأكادير،

- هيمنة النقل غير المهيكل في المجال القروي،

- ضعف الشبكة السككية بالجهة مع تواجد خط الدار البيضاء-وجدة-الناضور على طول 200 كلم يخترقها بدون تفرعات أو ارتباط مع بنيات النقل الأخرى.

• حاجة الشبكة الطرقية إلى التأهيل (الصيانة والملاءمة لحركية التنقل، ...) والتوسيع:

- عدم التوازن في التجهيز بالبنيات التحتية الطرقية داخل الجهة حيث التغطية جيدة على طول المحور الشرقي-الغربي في حين تتناقص الكثافة المجالية للطرق كلما ابتعدنا عن هذا المحور.

- ضعف جودة الطرق والمنشآت المتواجدة في منطقة مقدمة الريف والأطلس المتوسط، خصوصا على مستوى إقليم تاونات الذي يتوفر على اقل نسبة من الشبكة الطرقية ذات الجودة المقبولة بمعدل 26% وأعلى نسبة من الشبكة الطرقية الرديئة بمعدل 51,8% ، مما يزيد من صعوبة ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية ويعيق المبادلات داخل الجهة.

2.2. الديناميات الاجتماعية

فيما يتعلق بمستوى الفقر، يبين التشخيص الترابي الإستراتيجي أن مختلف الإجراءات التي نفذتها السلطات المختصة في هذا المجال كان لها تأثير إيجابي بشكل عام حيث تم تخفيض معدل الفقر من 16.6 ٪ في عام 2001 إلى 13.8 ٪ في عام 2007 وإلى 5.2 ٪ في عام 2014، فيما تتعدى نسبة الأمية 37.4%.

- دينامية ديمغرافية تتميز خصوصا بنمو حضري متميز :

- تركيز ديمغرافي قوي: ثلاثة أرباع ساكنة الجهة تتمركز في عمالات فاس ومكناس وأقاليم تازة وتاونات، بحيث تمثل عمالة فاس 27،1%، عمالة مكناس 19،7%، إقليم تاونات 15،6% وإقليم تازة 12،5%.

- ظهور مراكز صاعدة جديدة.

- القطبان الكبيران بالجهة: سجلت فاس ومكناس توسعات غير محسوبة على حساب ضواحيها المباشرة. هذه التوسعات تفتقد عموما لإطار عيش ملائم.

- وسط قروي تتعرض موارده السكانية للاستنزاف أمام تصاعد الوسط الحضري

- هجرة قروية مكثفة نحو الوسط الحضري بسبب ضعف التجهيزات والبنى التحتية.

- الاقتصاد القروي عاجز لحد الآن على إحداث مناصب شغل قارة بأجور جيدة.

- معدل التمدن بالجهة 60.5%.

- تعرف المدن التاريخية تراجعا ديمغرافيا يهدد توازنها الاجتماعي.

- إشكالية ضعف البنية الاقتصادية في الوسط القروي:

- سنة 2014، ما يقارب ثلثي الأشخاص في وضعية هشاشة بالجهة قرويون (62،1%)، فساكنة الوسط الحضري هي أكثر من يستفيد من آثار النمو والتنمية.

• إشكالية السكن غير اللائق الذي يتعين القضاء عليه

- تزايد نسبة السكن غير اللائق، هذه النسبة تبلغ معدلات مقلقة في بعض المناطق وتهدد بمزيد من الارتفاع بسبب الضغوطات الديمغرافية على المدن الكبرى وضواحيها.

• البطالة تطرح إشكالا في الوقت الراهن يمكن أن يستمر في المستقبل.

- تمثل الساكنة البالغة سن النشاط 33,5% نسبة من مجموع ساكنة الجهة سنة 2014 جزء فقط من هاته الشريحة يتوفر على عمل حيث تصل نسبة البطالة إلى 9.5% (مقابل 10.2% على الصعيد الوطني).

• إشكالية الساكنة من العمر الثالث (أكثر من 60 سنة)

- تمثل هاته الشريحة حاليا حوالي 10% من مجموع ساكنة الجهة. وتبين الإسقاطات بأن هاته النسبة سوف تتعدى 16% في السنوات المقبلة

2.3. الديناميات الاقتصادية – الجوانب الأفقية

• اقتصاد جهوي متنوع يهيمن عليه القطاع الثالث

- يبقى النموذج التنموي للجهة صلبا ومرتكزا على مجموعة من الدعامات.

- ما يزال القطاع الثالث مهيمنا على اقتصاد الجهة مع أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة.

- يوفر قطاع البناء والأشغال العمومية فرصا للتنمية ولإحداث الشغل.

• صناعة جهوية توفر فرصا للتنمية

- يعاني قطاع النسيج بالجهة من صعوبة الاندماج في دينامية مخطط النسيج 2025.

- يسجل قطاع السيارات بالجهة تصاعدا يتعين دعمه.

- يمثل توفير عرض لاستقبال الأنشطة الصناعية محددا للجاذبية الترابية.

• جهة ذات صبغة فلاحية قوية بمؤهلات للنمو مشروطة بالتغلب على الإكراهات الجدية

- صبغة فلاحية قوية تم تعزيزها بالمخطط الفلاحي الجهوي الذي سيساهم في زيادة قيمة الإنتاج النباتي بحوالي 286 ٪ وزيادة في الإنتاج الحيواني تقدر بـ 215٪.

- يتعين أخذ بعين الاعتبار رهانات المردودية والتثمين والتنويع والتسويق.

- هناك مؤهلات للنمو ولكنها مشروطة بالتغلب على عدد من الإكراهات المهمة (الماء، التقلبات المناخية، التعمير، التشغيل).

• مؤهلات سياحية يتعين استكشافها لجعل الجهة جهة سياحية قائمة بذاتها.

- تساهم السياحة الجهوية بشكل مهم في الاقتصاد الجهوي، إلا أنها تتركز في فاس ومكناس وإفران، ففي سنة 2014 استحوذت هاته المدن على 85% من المنشآت السياحية المصنفة في

الجهة ومازالت لم تنجح بعد في منافسة الأقطاب السياحية الكبرى للمملكة في غياب الأنشطة المرتبطة بها وخصوصا التنشيط السياحي.

- يمثل الموروث الغني بالجهة أحد نقط القوة لإنعاش السياحة بها (المدن التاريخية بفاس ومكناس وثروات أخرى).

- توفر رؤية تنموية طموحة ترتكز على استغلال نقط القوة على المستوى الترابي وعلى وضعية متميزة تهيمن عليها الجوانب الثقافية والروحية والطبيعة المعززة بالطبيعة.

• الصناعة والصناعة التقليدية ذات مضمون ثقافي وإبداعي قوي: مكتسبات يتعين تعزيزها.

- صناعة تقليدية توفر إمكانيات مهمة فيما يتعلق بخلق القيمة ومناصب الشغل، بحيث يبدو أنها تتركز في مدينة فاس حيث أن عدد الوظائف فيها يمثل 9٪ من العمل الحرفي الوطني مقابل 3٪ لمكناس و0.6٪ في تازة.

- صناعة تقليدية نشيطة ولكنها مدعوة إلى تحقيق قفزة نوعية.

• مؤهلات يتعين إبرازها في مجال تطوير الإبداع

- تتبوأ الجهة المرتبة الرابعة وطنيا في ميدان البحث وإيداع براءات الاختراع، في سياق يتسم بمعاناة مجال البحث من صعوبات هيكلية ... فيما يتعين تقوية العلاقة مع المقاولات.

- وجود بوادر لمجال البحث موجهة أساسا لقطاع الصناعة.

• التشغيل يكتسي أولوية لدى الفاعلين بالجهة

- يهيمن القطاع الأول والثالث على خلق التشغيل بالجهة.

- يتسم سوق الشغل بالتباين ويتأثر بضعف فعالية وملاءمة التكوين.

- يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتشغيل الذاتي رافعات لإحداث الشغل.

2.4. الثقافة والتراث : رافعة للتنمية الجهوية

تعد جهة فاس مكناس أكبر قطب تراثي في المغرب، حيث تتوفر على تراث ذو قيمة عالمية، مع ثلاثة مواقع مصنفة في التراث العالمي من طرف اليونسكو: فاس (1981)، مكناس (1996)، وولیلي (1997)، بالإضافة إلى المدن العتيقة. كما تتميز بمؤهلات كبيرة ومتنوعة يتعين الحفاظ عليها وتثمينها في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المستدامة، وكذا مؤهلات يلزم تثمينها في إطار برامج مندمجة وبين-قطاعية (السياحة، الصناعة التقليدية، التكوين، أنشطة الخدمات والتنشيط).

3. تحليل SWOT: (نقط القوة – نقط الضعف، الفرص، والمخاطر)

المؤهلات والمزايا الداخلية	الإكراهات الداخلية
- ساكنة أكثر تواجدا بالوسط الحضري وأكثر نشاطا، - موروث غني وعرض مهم فيما يتعلق بالتجهيزات، - استفادة جودة المعيشة من عدد من المجهودات تتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية وبرامج التنمية المندمجة الكبرى، - اقتصاد متنوع يستفيد من أهمية القطاع الثالث، - موارد بشرية وطبيعية مهمة، - مكانة قوية للقطاع الثالث، - بنيات تحتية تضم السكك الحديدية والطرق والطرق السيارة والمطار، - أحواض مائية، سلاسل جبلية، موارد مائية، مروج الحلفاء، غابات، سهل سايس، - تراث مادي وغير مادي ذو أهمية كبيرة.	- جهة لا تتوفر على واجهة بحرية ولا حدود دولية أرضية، - محاور طرقية وطنية محدودة التواصل على مستوى الفضاء القطبي لسايس والممرات المرتبطة به، - محور كرسيف-ميدلت الذي يخترق الجهة لا يصل مباشرة إلى الأقطاب الجهوية والوطنية، - علاقات وظيفية ضعيفة مع الجهات المجاورة، - استمرار الهجرة من العالم القروي في معظم تراب الجهة، - تهديدات للموارد الطبيعية (المياه والغابات)، - بطء في مسار الاندماج بين فاس ومكناس من أجل بناء مجمع قطبي، - بنية تحتية للتكون العالي تتميز بالتمركز. - تنمية حضرية غير متحكم فيها، عجز في السكن، عرض ضعيف في مجال النقل الحضري، - قطاعات منتجة ضعيفة التطور ولا تتوفر على المقومات الكافية للتصدير، - قطاع فلاحي ذو نمو محدود بسبب الإكراهات الكبرى، - اختلال التوازن في سوق الشغل، - نسيج اقتصادي ذو بنية تقليدية.

التهديدات أو المخاطر الخارجية	الفـــــرص
- الهجـرة المنحـدرة مـن الجهـات المجـاورة،	- جهـات مجـاورة تقـوم بتطويـر اسـتراتيجيات طموحـة،
- حـوادث إيكولوجيـة كبـرى يمكـن أن تمـس الغابـة ومـروج الحلفـاء،	- الاسـتراتيجية الافريقيـة الجديـدة التـي تطورهـا الدولـة،
- المنافسـة الكبـرى للجهـات الأخـرى فـي قطاعـات اقتصاديـة اسـتراتيجية بالجهـة (الصناعـة، السـياحة، الصناعـة التقليديـة،)،	- تطوير بنيـات تحتيـة مينائيـة جديـدة علـى الواجهـة المتوسـطية القريبـة مـن الجهة،
- تهديـد المنتوجـات بمنافسـة السـلع المسـتوردة مـن الخـارج،	- أدوات تخطيـط بين-جهويـة تغطـي المجـالات ذات الأهميـة الوطنيـة،
- التأثيـر السـلبي لتقلبـات العولمـة علـى المناطـق والأنشـطة الحساسـة.	- برامـج وطنيـة ناجعـة للاسـتدراك مـن أجـل تجهيـز المناطـق القرويـة،
	- تفعيـل الجهويـة المتقدمـة و ا للا مر كز يـة ،
	- أدوات للتخطيـط الاسـتراتيجي علـى المسـتويات الفـوق جهويـة،
	- آفـاق للربـط السـريع بيـن الشـمال والجنـوب (طنجة-فاس-مراكـش).

IV. الرهانـات الاستراتيجية للجهة

تحدد وثيقة التصميم الجهوي لإعداد التراب الرؤية المستقبلية طويلة الأمد للتنمية وإعداد التراب الجهوي، ويتم تنفيذها على أساس نهج ترابي تشاركي صعودي يقدر المبادرات المحلية وينشئ دينامية تنموية جهوية منسقة. ويهدف بوجه خاص إلى التوصل إلى اتفاق بين الدولة والجهة بشأن تدابير إعداد التراب وتأهيله من أجل تحديد توجهات وخيارات للتنمية الجهوية، كما يرمي إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق التوازن المجالي والعدالة الاجتماعية وكذا مواجهة التحديات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية. من أجل ذلك يصبح تنفيذ استراتيجية التنمية الجهوية مجديًا تمامًا فقط عندما يصبح مدركًا لجميع المشكلات التي تطرقنا إليها من خلال التشخيص الترابي الاستراتيجي. ومن الناحية العملية، من المتوقع أن يتصدى تطوير هذه الإستراتيجية لعدد من التحديات أو الرهانات، تتلخص أهمها فيما يلي:

- بناء نموذج للتنمية الاقتصادية مندمج وقادر على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومؤهلات مختلف مجالات الجهة الغير متجانسة مع تكريس التراكمات الإيجابية؛
- خلق الشروط التي تسمح بتحسين جاذبية الجهة، لجلب الاستثمارات الوطنية والدولية؛
- تطوير النسيج المقاولاتي للجهة على أسس التنافسية والمزايا المقارنة للجهة ؛
- تصحيح الاختلالات المجالية بين الوسطين الحضري والقروي على مستوى التجهيزات والخدمات الأساسية؛
- تطوير وتعميم الرقمنة كرافعة مستقبلية استراتيجية للجهة ووسيلة لتحسين جاذبيتها؛
- تقليص الفقر والهشاشة الحضرية والقروية والفوارق المجالية؛
- تطوير القطاع الفلاحي وجلب المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع وربطه بالقطاع الصناعي؛
- خلق شروط تنمية ملموسة ومدمجة بالعالم القروي؛
- إعادة بناء التوازنات البيئية الكبرى واستباق الآثار والمخاطر التيتزيدها التغيرات المناخية صعوبة.

V. الهوية والتموقع الاستراتيجيين للجهة في أفق 2042

1. أية هوية لجهة فاس مكناس؟

تتوفر الجهة على مزايا تنافسية مهمة مقارنة مع باقي الجهات. حيث تشمل أربعة قطاعات: الفلاحة، السياحة، الصناعة والصناعة التقليدية.

هذه المزايا تحدد هوية للجهة ذات بعدين.

- الهوية الرئيسية التي تتحدد أساسا في **الصناعات الغذائية** بحيث أنه:
  - قطاع يتوفر على قيمة مضافة عالية؛
  - قطاع لا يتأثر بالأزمات العالمية ولا بتغير الدورات الاقتصادية؛
  - يستهدف السوق المحلي والدولي؛
  - يمكن أن يجلب للجهة تدفقات رؤوس أموال وطنية ودولية.

- الهوية الثانية التي تتمثل في **التراث والمعرفة**، بحيث أن:
  - المعرفة رافعة أساسية للتنمية؛
  - توفر الجهة على قاعدة هامة لتطوير اقتصاد المعرفة (الجامعات)؛
  - التراث أساس لرفع جاذبية قطاع الحرف التقليدية والخدمات؛
  - التراث يشجع استثمار الرأسمال اللامادي للجهة.

2. التموقع الاستراتيجي للجهة في أفق 2042:

تؤدي الأهداف المختارة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب لفاس مكناس إلى تحديد التموقع الاستراتيجي بحلول عام 2042، والتي تم تلخيصها فيما يتعلق بالأداء المراد تحقيقه على النحو التالي:

- القطب الأول على مستوى:
  - الصناعة الغذائية؛
  - الفلاحة – الحبوب، الأشجار المثمرة وتربية الماشية؛
  - الحرف التقليدية ذات القيمة المضافة العالية؛
  - اقتصاد المعرفة؛
- القطب الثاني على مستوى:
  - تكنولوجيا المعلوميات والخدمات المرحلة؛
- القطب الثالث على مستوى:
  - السياحة، السياحة الصحية والبيئية والرياضة؛
  - الصناعة؛ المنسوجات والالكترونيات والميكانيك والأدوية والسيارات والطيران والكيمياء،
  - التصدير نحو الخارج.

VI. التوجهات الاستراتيجية

1. عشر توجهات استراتيجية كبرى للتصميم الجهوي لإعداد التراب

تتجلى مهمة التصميم الجهوي لإعداد التراب أساسا في تحديد التوجهات والخيارات الاستراتيجية للسنوات 25 المقبلة. في هذا الصدد، تم تحديد 10 توجهات استراتيجية والتي تؤثر على جميع القطاعات في الجهة بشكل مباشر أو غير مباشر. بعد ذاك، تم تقسيم هذه التوجهات الاستراتيجية العشر إلى 100 توجه فرعي استراتيجي يركز على تنمية الجهة في العديد من المجالات وبشكل رئيسي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة أعلاه. وسيتم تقسيم هذه التوجهات نفسها وفقًا لمجالات المشاريع على مستوى الجهة.

فيما يلي، العشر توجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي:

1. توطيد العدالة المجالية على مستوى كل مكونات الجهة،
2. التخطيط الجيد للمدن وتحديث بنياتها،
3. تحديث البنيات التحتية،
4. لعناية بالتكوين والبحث،
5. إعادة بناء القاعدة الاقتصادية للمنطقة على أساس أولويات ومعايير جديدة،
6. رفع جاذبية الجهة،
7. النهوض بالمجال القروي،
8. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية،
9. جعل رأسمال اللامادي رافعة أساسية لخدمة التنمية،
10. تحسين الحكامة.

2. التوجهات الاستراتيجية الفرعية

على مستوى البنية التحتية:

- فك العزلة على كل مجالات الجهة؛
- تحسين الطرق الموجودة بكل مجالات الجهة؛
- ربط الجهة بالجهات الاخرى والمراكز الاقتصادية الكبرى؛
- ربط كل مناطق الجهة بالبنيات التحتية الكبرى التي تعبرها؛
- تعزيز التماسك الجهوي والإنصاف والتكامل؛
- تحسين النقل القروي؛
- تأهيل كل البنيات التحتية القائمة؛
- تجهيز المنصات اللوجستية بالجهة.

على مستوى الاقتصاد والتنافسية:

قطاعات الصناعة والمناجم

• جعل العقار واليد العاملة المؤهلة والمطار، وشبكة الطرق، والبنية التحتية للتعليم العالي، والعناصر التقنية والتكنولوجية المتوفرة عناصر استراتيجية لرفع جاذبية الجهة؛

• الانخراط التام في السياسات القطاعية وخصوصا الاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي والاستفادة من موارد صندوق التنمية الصناعية وتدفق الاستثمارات الصناعية الوطنية والدولية؛

• تطوير العرض الترويجي المتعلق بقطاع الصناعة من حيث الفرص الممكنة وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت مخصص لتعزيز وجهة الجهة؛

• تحسين مناخ الأعمال (اختزال المساطر ومدة الترخيص، جعل مسطرة الترخيص اليكترونية، تتبع دقيق لملفات الترخيص...)؛

• تحسين الجاذبية الصناعية للجهة من خلال رفع العرض من الأراضي الصناعية في جميع أنحاء محور فاس مكناس بأسعار تنافسية (إيجار طويل المدى) ومساحات متنوعة لجذب جميع فئات المستثمرين المغاربة المقيمين بالداخل أو الخارج والمستثمرين الأجانب والمستثمرين الشباب؛

• تشجيع المناطق الصناعية المتخصصة (الأعمال الزراعية، والمنسوجات، والأدوية، ...)؛

• تشجيع المناطق الحرة حول مطار فاس - سايس وعلى طول محور الطريق السيار فاس - مكناس؛

• تشجيع الاستثمارات في قطاع المناجم في الجهة من خلال تحيين خريطة المعادن المتاحة بالجهة والتعريف الجيد بالفرص الاستثمارية المتاحة في هذا المجال.

◂ قطـاع الفـلاحـة

• الانخـراط فـي سياسـة المخطـط الأخضـر للاسـتفادة مـن التمويـلات والمواكبـة العموميـة؛

• تسـريع عمليـة توسـيع الأراضـي المسـقية، وإدخـال تقنيـات الإنتـاج الجديـدة لتحسـين المردوديـة؛

• التخصـص فـي المنتجـات ذات القيمـة المضافـة العاليـة والغيـر مسـتهلكة للميـاه المتعلقـة بالصناعـات الزراعيـة وتطويـر تربيـة المواشـي، وتطويـر قطـاع النباتـات العطريـة والطبيـة؛

• تشـجيع تدفقات الاسـتثمارات فـي القطـاع الزراعـي؛

• إنشـاء شـبكات إقليميـة للتعاونيـات الزراعيـة فـي كل ا لتخصصـا ت ؛

• تطويـر القـدرة التخزينيـة للجهـة مـن المنتجـات الزراعيـة مـن خـلال تطويـر المزيـد مـن مرافـق التخزيـن المخصصـة للمنتجـات الزراعيـة؛

• تشجيع تنمية البحوث الزراعية في المنطقة؛

• تطوير وتنظيم جمع وتسويق المنتجات الزراعية بالجهة.

◂ قطاع السياحة

• تحسـين عوامـل الجاذبيـة السـياحية (الامـن والجـودة والتنشـيط والاسـعار المدروسـة ونظافـة المـدن وجـودة البنيـة التحتيـة داخـل المـدن، ...)؛

• إنشاء مناطق سياحية جديدة وتنويع العرض السياحي وهيكلته: السياحة الصحية، المؤتمرات، السياحة الروحية، الرياضية، السياحة الإيكولوجية، ...؛

• جعل التنوع الجغرافي والمناخ والموارد الطبيعية في المنطقة رافعة سياحية؛

• تشجيع الاستثمار في السياحة الجماعية المنخفضة الكلفة من خلال إنشاء مناطق مخصصة في الأماكن المناسبة: البحيرات والغابات ...؛

• زيادة عرض الجهة من أماكن الترفيه؛

• تعزيز موقع مدينة فاس كمدينة لتنظيم المؤتمرات العالمية والأحداث الوطنية والدولية الكبرى.

◂ قطاع الحرف التقليدية

• مواكبة الحرفيين لتحسين الجودة والتصاميم وطرق الإنتاج من خلال دعم برامج التدريب والتكوين المستمر للحرفيين؛

• تطوير مناطق جديدة لنشاط الحرفيين متخصصة حسب أنواع الحرف؛

• دعم تسويق وتصدير منتجات الحرف التقليدية وخاصة تجاه إفريقيا والأسواق العالمية الكبرى؛

• تسريع دمج التكنولوجيات داخل هذا القطاع من أجل تطويره.

اقتصاد المعرفة

• جعل اقتصاد المعرفة رافعة للتنمية في الجهة؛

• مواصلة توسيع البنية الجامعية وإضافة المزيد من التخصصات الجديدة المواكبة للتكنولوجيات المتقدمة (الهندسة الزراعية، والالكترونيات، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، ...)؛

• تطوير عرض تكويني خاص بإفريقيا؛

• تشجيع البحث والابتكار على المستوى الجامعي من أجل تسريع التنمية الجهوية والوطنية؛

• تشجيع مراكز البحوث الدولية على الاستقرار بالجهة، وذلك بتقديم عروض مغرية في هذا الاتجاه؛

• تشجيع الاستثمار في القطاع الجامعي من خلال تسهيل حصول المستثمرين على الأراضي.

على مستوى تنمية المجال القروي:

• دعم جهود تنمية المجال القروي لتدارك العجز الاجتماعي على عدد من المستويات وتحسين مستوى التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية باللجوء إلى آليات تمويل جديدة؛

• تنمية قدرات المتدخلين المحليين (الجماعات والمنعشين من القطاع الخاص، والمجتمع المدني ...) وخلق تناسق وتكامل بين مختلف السياسات العمومية القطاعية التي تهم الوسط القروي؛

• الاستمرار في مكافحة الفقر والهشاشة في المناطق القروية من خلال البرامج الحالية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ...) في إطار مقاربات أكثر فعالية وأكثر استهدافا؛

• تطوير التعاونيات وتعزيز قدراتها؛

• دعم وتطوير المبادرات المحلية التي تساهم في التنمية القروية؛

• تطوير الأنشطة المدرة للدخل ذات القيمة المضافة العالية المرتبطة بالمنتجات الفلاحية والحرف التقليدية المحلية،

• تطوير السياحة البيئية على مستوى المناطق المناسبة (الجبل، والغابات،...)؛

- تعزيز التكنلوجيا والمعلوميات بالوسط القروي؛
- تطوير الأسواق وجعلها مجالا للمبادلات وإدخال التقنيات والمعرفة.

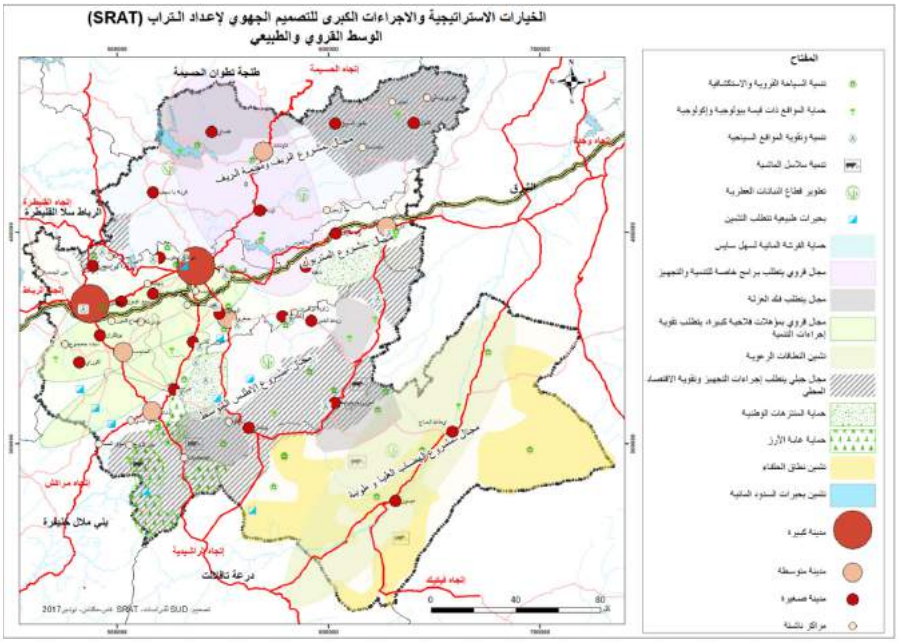

على مستوى التنمية البشرية:

- تعميم التجهيزات الأساسية (الكهرباء ومياه الشرب والمرافق الصحية) في المناطق الحضرية والقروية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المهمشة؛
- تحسين فعالية برامج مكافحة الفقر والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية؛
- تعميم التعليم وخاصة في المناطق المعزولة من خلال تعميم المدارس الجماعية وتوفير ممرات للمدارس والاعتماد على الرقمنة؛
- تعميم المراكز الصحية المجهزة وتوفير الأطر الطبية، ولاسيما في المناطق النائية وفي المناطق القروية؛
- تنفيذ سياسة تشغيل متكاملة خاصة لفائدة الخريجين الشباب،
- تعزيز دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية على مستوى كل الجهة؛

• مواصلة برامج مكافحة السكن غير اللائق وتوفير البنيات الأساسية بالأحياء ناقصة التجهيز؛

• تعميم المرافق الرياضية المحلية ودور التنشيط في كل الأحياء وخصوصا الأحياء الشعبية لصالح الأطفال والشباب؛

• إقامة شراكات إنمائية بين الجماعات المحلية الفقيرة والشركات الكبيرة والمؤسسات الوطنية لتوفير حد أدنى من التجهيزات والبنيات التحتية.

* الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استمرارها للأجيال القادمة

• الحفاظ على الموارد الاستراتيجية (المياه والغابات والتنوع البيولوجي، والمناظر الطبيعية ...) لفضاء المشاريع الأطلس المتوسط، من خلال رفع كل أشكال التهميش الاقتصادي والاجتماعي لسكان المنطقة؛

• إنشاء آليات للاستغلال الأمثل للإمكانات الطبيعية للجهة؛

• تسريع برنامج تعميم المطارح المنظمة ومحطات معالجة النفايات السائلة؛

• استثمار وتطوير الإمكانات الكبيرة لجهة فاس-مكناس من حيث الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية المتعلقة بالمواد الحيوية؛

• تعزيز البرامج الحالية ضد الفيضانات ومختلف أشكال المخاطر المتنامية؛

• تضمين معظم المخاطر في وثائق التخطيط العمراني وإنجاز خريطة محينة للمخاطر لجهة فاس-مكناس؛

• استغلال الطاقة المتضمنة في المخلفات الزراعية والمنزلية لإنتاج البخار والكهرباء وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى 42٪ في أفق 2030؛

• تجديد وتوسعة المجال الغابوي؛

• تنفيذ مشروع الطاقة النظيفة: مشروع الطاقة الشمسية (صفرو تازة)، وطاقة الرياح (تازة)، الطاقة المائية (فاس ومكناس) والكتلة الحيوية (إفران، بولمان) من أجل خفض تكاليف الطاقة بنسبة 40٪ بحلول 2024؛

• تعزيز الطاقة التخزينية للمياه بالجهة من خلال إنشاء 5 سدود.

على مستوى التنمية الحضرية:

- ضبط تطور المدن عن طريق تعميم وثائق التخطيط الحضري؛
- إعطاء أهمية أكبر لتنظيم المدن من حيث مهامها الرئيسية (المناطق الإدارية والمناطق الصناعية والمناطق المعرفية ومناطق الترفيه وما إلى ذلك)؛
- تجهيز عاصمة الجهة ببنيات تحتية حديثة: الطرق، الإنارة، الترام والمسرح الكبير والمتحف الكبير والمكتبة الكبيرة، والمساحات الخضراء وحديقة الحيوان الوطنية وحديقة اللعب والترفيه ... ؛
- تعزيز وتطوير المدن المتوسطة والصغيرة الحجم في الجهة من حيث التجهيزات والبنية التحتية والمرافق العامة؛
- تعزيز وتطوير المدن الصغيرة والمراكز الناشئة من حيث التجهيزات والبنية التحتية والمرافق المجتمعية والمجمعات التجارية؛
- زيادة العرض الحضري من الأراضي المجهزة في المناطق ذات الضغط الديموغرافي العالي بأسعار محددة، باستخدام مخزون الأراضي العمومية المتاحة؛
- تعزيز الإشعاع والمكانة الدولية لمدينة فاس.

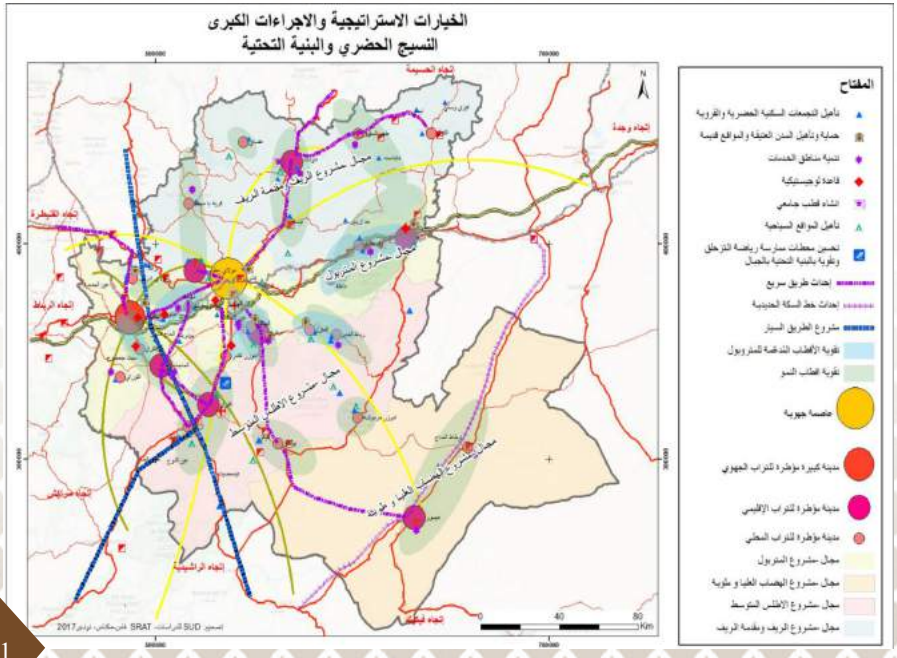

* التـراث :

• الاسـتمرار فـي ترميـم وتأهيـل المـدن العتيقـة وجعلهـا تسـتعيد وظائفهـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة؛

• تعزيز الموقع الأثري لمدينة وليلي؛

• إعطـاء الدعـم الكافـي لتطويـر الثقافـات والتقاليـد المحليـة، والمواسـيم والمهرجانـات؛

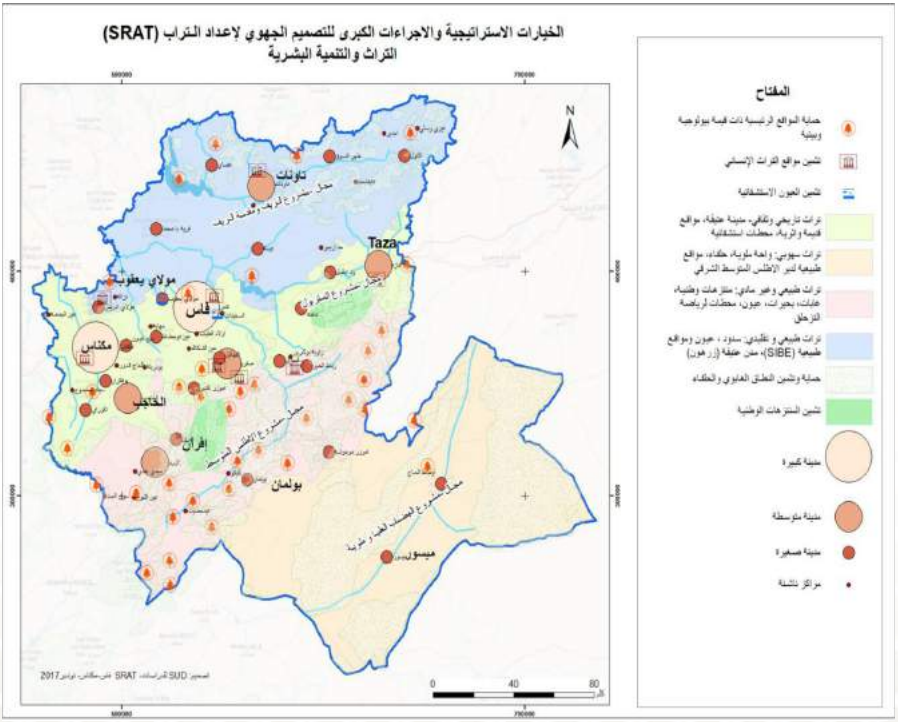

* الحكامة الجيدة:

• تحسـين الحكامـة بمـا يتوافـق وحجـم التحديـات والاختصاصـات الجديـدة المخولـة للجهـة؛

• تعزيـز قـدرات إدارة الجهـة (التنظيـم، التخصصـات، الكفـاءات، التكنولوجيـا، الرقمنـة، تبـادل الخبـرات، ...)؛

- تنويع وتعزيز الموارد المالية للجهة (الميزانية العامة، المؤسسات العامة، والموارد الضريبية، والتمويل الخاص، الصناديق الخاصة، ...)؛
- إنشاء هيئة جهوية للتخطيط والتنسيق في مجال التقائية السياسات العمومية كجزء من الرؤية العامة لتنزيل التصميم الجهوي؛
- خلق تآزر قوي بين الجهة والجماعات الأخرى من جهة، والجهة والإدارات القطاعية من ناحية ثانية؛
- تطوير التعاون الوطني والدولي للاستفادة من أفضل الممارسات في مجال تذبير التنمية الجهوية؛
- اعتماد الرقمنة في جميع إدارات الجهة؛
- إنشاء مرصد لتقييم وتتبع آثر السياسات والبرامج العمومية وإنشاء نظام إحصائي خاص بالجهة،
- تعزيز تسويق الجهة: دليل، موقع على الأنترنيت، معارض تجارية، ....

VII. مجالات المشاريع وتوجهاتها الاستراتيجية

1. مجالات المشاريع المقترحة على مستوى الجهة

يشكل تعريف مجالات المشاريع على مستوى الجهة جزءاً مهما من أسس النهج الترابي على مستوى الجهات، طالما أن الهدف النهائي للتصميم الجهوي لإعداد التراب هو التنمية الجهوية المستدامة وذلك من خلال المساواة بين جميع مناطق الجهة. في هذا الصدد، تم تحديد مجموعة من مجالات المشاريع التي ستساعد على توطين كل الإجراءات الاستراتيجية المقترحة. وكما توضح الخريطة أسفله فهذه المجالات هي كالتالي: مجال مقدمة الريف، المجال المتروبولي، مجال الأطلس المتوسطي، ومجال الملوية.

إلا أن تحديد ها اعتمد أساسا على مجموعة من المعايير الموحّدة فيما بينها، والتي تم تلخيصها في النقطة الموالية.

مجالات المشاريع المقترحة على مستوى الجهة

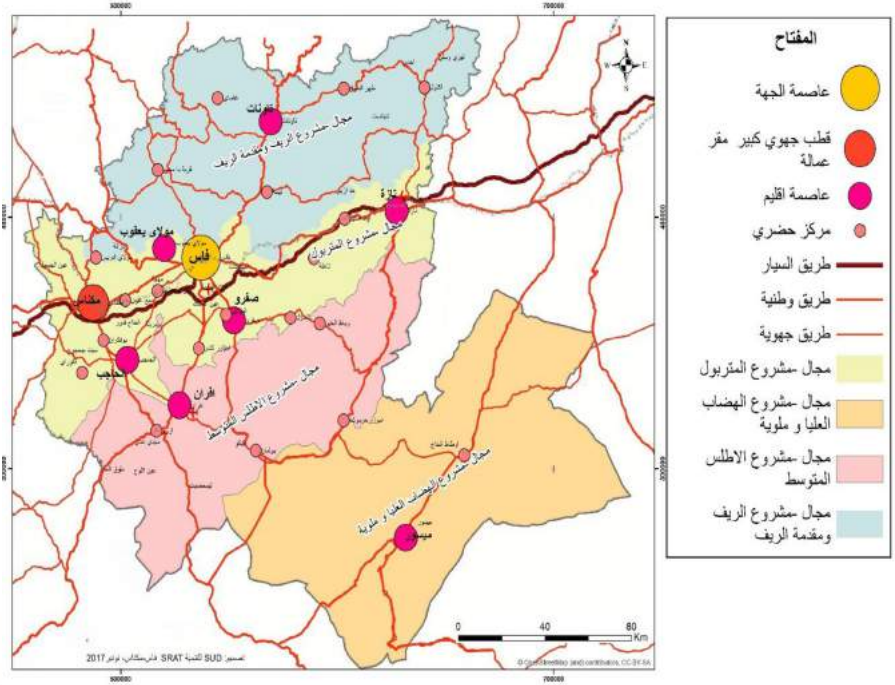

2. خمسة معايير لتحديد مجالات المشاريع:

- **الخصائص الجغرافية:**

والتي تم اختزالها في أنواع السهول والتلال والجبال وكذا المناخ الذي يلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التنوع البيولوجي (الغابات، الغطاء النباتي الطبيعي، المراعي، التربة..)، وكذلك الموارد المائية (هطول الأمطار والأنهار والمياه الجوفية ...).

- **الخصائص الديموغرافية:**

المعايير البشرية أو الديموغرافية هي أيضا عامل محدد في تحديد مجالات المشاريع (الديناميات، ومعدل النمو ...)، الكثافات السكانية، الموقع، أنواع التكتلات، تاريخ استيطان المجموعات العرقية الرئيسية. والتنظيم الاجتماعي وما إلى ذلك.

• **الهوية الاقتصادية:**

إنها مسألة تحديد وإبراز الأنشطة الرئيسية التي يتميز بها إقليم أو أقاليم معينة: التربية، الزراعة، استغلال الغابات، الحرف اليدوية، المحلات التجارية، الخدمات، السياحة، إلخ.. يتم قياس درجة تطور هذه الأنشطة وفقًا للتجهيزات والبنية التحتية القائمة وكذا نسبة تطور التعمير بالمنطقة.

• **الموارد المتاحة:**

هي كافة العناصر التي تساعد على تنمية المجالات الأربعة بجهة فاس مكناس والتي تختلف من موارد طبيعية، إلى أخرى بشرية أو ديموغرافية، وهي تعتبر أيضا إحدى العوامل الأساسية في تحديد مجالات المشاريع بحيث نجد أن بعض المناطق تتشابه لحد كبير فيما بعضها.

• **حدة ارتباط المجال بباقي المجالات:**

إنها مسألة ارتباط بعض الجماعات أو الأقاليم فيما بعضها بحيث أنه من الضروري الجمع فيما بينهما من أجل تشكيل مجال مشروع متكامل يضمّ جميع العناصر التي لا يمكن التفريق بينها.

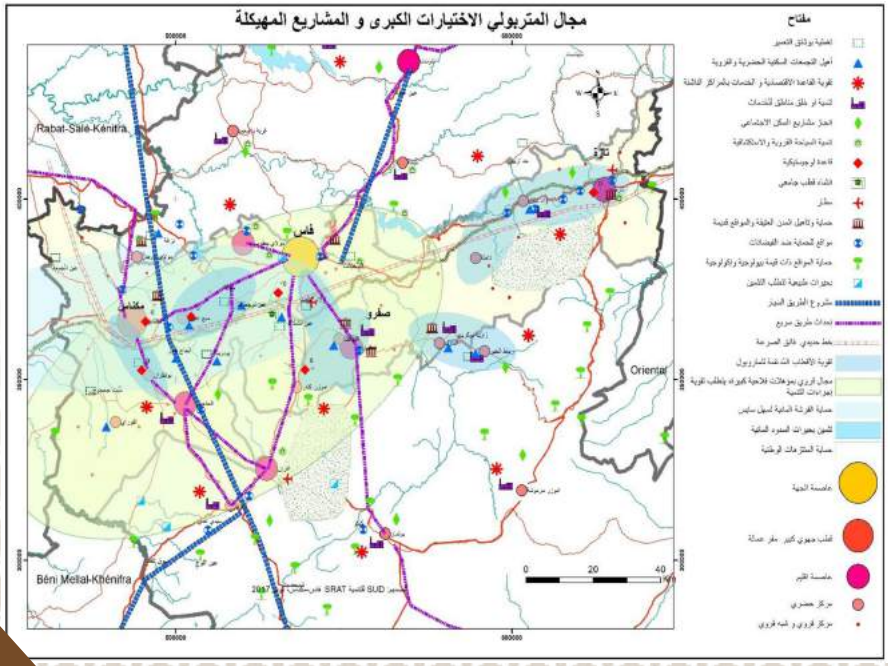

3. مجال المشاريع المتروبولي :

يتكون هذا المجال من 55 جماعة، كما يبلغ مجموع الساكنة ما يناهز 2.8 مليون نسمة (حسب آخر إحصاء ل 2014) ما يقارب ٪66 من مجموع الساكنة بالجهة، يتميز هذا المجال بارتفاع معدل التمدن حيث يفوق ٪81 (2014). النسيج الحضري منظم ومتطور حيث يتعدى عدد المدن والمراكز الحضرية 20، كما أنه مجال مهيكل لاسيما وأن أهم قطبين بالجهة هما اللذين يكونانه: فاس ومكناس. هو أيضا مجال يعرف مستوى جيد من التجهيزات والبنيات التحتية وخصوصا شبكة طرقه الكثيفة التي تربطه بباقي التراب الوطني. تتنوع هويته الاقتصادية بحيث نجد كل من السياحة، الصناعة والزراعة، هذه الأخيرة التي تعرف تطورا مهما لاسيما وأنه مجال ذو الأراضي المنخفضة والتلال المتوسطة، التربة الخصبة، الزراعة الحديثة والكثيفة.

فيما يتعلق بالاختيارات الكبرى للتصميم الجهوي لإعداد التراب بهذا المجال فهي تتمثل في:

- تعزيز الاتصال بين فاس مع باقي أقاليم، وجماعات الجهة ومع بقية المدن الوطنية؛
- الارتقاء الحضري وتعزيز التجهيزات والخدمات الأساسية في المراكز الناشئة؛
- تنفيذ خيارات ثنائي القطب لتحسين إتقان وكفاءة عملية لفاس مكناس؛
- تقوية الروابط بين المناطق الحضرية بالمجال المتروبولي؛
- فتح وتجهيز المناطق القروية ذات الأولوية؛
- تعزيز جاذبية المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مرافق مهيكلة بالمراكز التابعة لفاس ومكناس؛
- استكمال البرامج الوطنية لعلاج البناء العشوائي: الأحياء الفقيرة والمساكن غير المجهزة؛
- حماية ووقاية المدن ضد الفيضانات الناجمة عن فيضانات الوديان إيناوين، سبو، لاربع، لحضر، أورغا، سغا.

أرقام مهمة :

- معدل البطالة : ٪18.2
- معدل الأمية : ٪29.2
- معدل التمدرس : ٪96.7
- معدل الفقر : ٪3.2

4. مجال المشاريع مقدمة الريف

مجال مقدمة الريف الاختيارات الكبرى و المشاريع المهيكلة

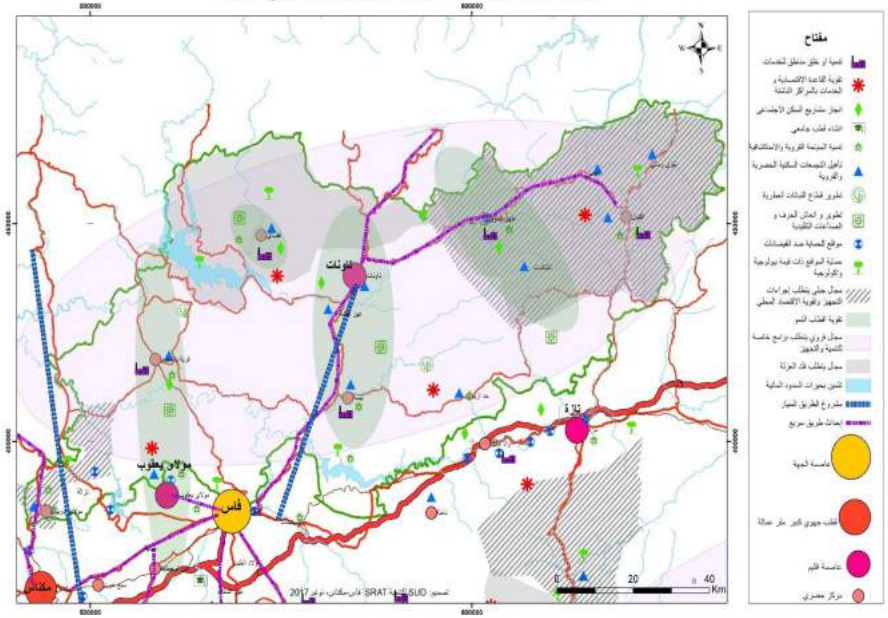

يتكون هذا المجال من 81 جماعة، وتصل ساكنته 985 ألف نسمة ما يعادل 23٪ (2014). يتميز هذا المجال بمعدل تمدن لا يتجاوز 17.6٪، و11 تجمع سكني متوسط الحجم بحيث أن تاونات تعتبر هي المدينة الكبيرة به كما تبرز الخريطة أعلاه، مؤهلاته متنوعة من حيث الأراضي القابلة للسقي، تربية الماشية، وأيضا زراعة الحبوب والزيتون، كما يعرف احتياطات مائية مهمة. يمكن التمييز في هذا المجال بين ثلاث مكونات: مقدمة ريف تازة تاونات وبلاد ورغة ثم منطقة مولاي يعقوب وكتلة زرهون.

وقد حدد التصميم الجهوي لإعداد التراب مجموعة من الاختيارات الاستراتيجية في هذا المجال وهي:

- إعادة الهيكلة الحضرية؛
- تحسين جودة الخدمات الأساسية والاجتماعية للحد من الهجرة القروية؛
- رفع وتعزيز شبكة الطرق بازدواجية الطرق الوطنية؛
- تعزيز الروابط الداخلية للمنطقة؛

- حماية المجال من الفيضانات؛

- التغطية الشاملة للمراكز الحضرية بوثائق التعمير لتوجيه ومراقبة التنمية الحضرية؛

- استكمال البرامج الوطنية لعلاج البناء العشوائي: دور الصفيح، والإسكان غير المهيكل؛

- تحسين جودة البناء بالمساكن القروية؛

- إنشاء مناطق مجهزة بالمعدات والخدمات الأساسية لسكان المراكز القروية.

أرقام مهمة :

- معدل البطالة : 11.4٪
- معدل الأمية : 48.1٪
- معدل التمدرس : 90.9٪
- معدل الفقر : 9.2٪

5. مجال المشاريع الأطلس المتوسط

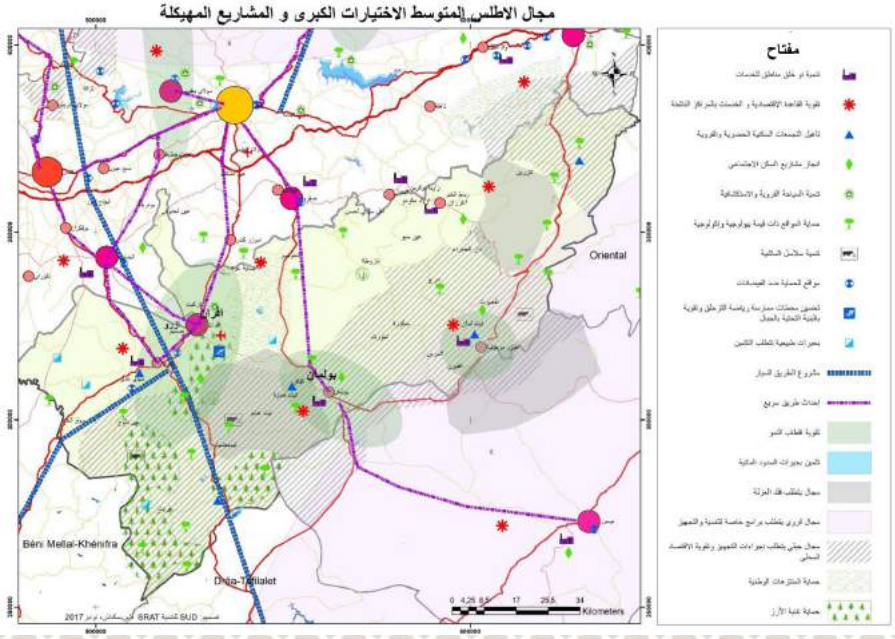

كما توضّح الخريطة، فهذا المجال يتكون من إقليم إفران، من 9جماعات تابعة لإقليم صفرو: رباط الخير، والأدرج، ودار الحمرا، وإغزرازين، وأولاد مكدو، وتافاجايت، وأهل سيدي لحسن ولانوسار وتزوتة. من 9 جماعات في إقليم بولمان: بولمان، إيموزر مرموشة، أيت باززا، أيت المانع، الميرز، غيجو، سكورة معاذ، تلزمتي وأولاد علي يوسف و6 جماعات بتازة: صميعة، زراردة، تزرين، مغراوة، باب بودير وبويبلان. وهي منطقة جبلية بالكامل حيث تحتل الغابات ما يقرب من 70٪ من الأراضي؛ مستوى التجهيزات والبنية التحتية متواضع، كما أن معدل التحضر منخفض نسبياً. ما يميز هذا المجال، هو ثراء التنوع البيولوجي وإمكانياته الإيكولوجية والهيدرولوجية، أما العائق فهو عزلته وعزله.

وقد تعددت الاختيارات الاستراتيجية التي من الواجب القيام بها في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، ونذكر منها:

- بناء الطرق السريعة: الحاجب
- وإفران، فاس وإفران، الحاجب أزرو؛
- بناء الطريق الدائرية لإفران؛
- تطوير شبكة الطرق الهيكلية؛
- إعادة تأهيل القناطر بالمجال؛
- صيانة الطرق القائمة؛
- متابعة تطوير شبكة الطرق القروية؛
- بناء الطريق السيار بين فاس /مكناس وبني ملال؛
- إعادة هيكلة النقل القروي؛
- تنظيم وتطوير المحطات الطرقية في مختلف مدن المجال؛
- تغطية جميع المراكز الحضرية بوثائق التعمير؛
- تغطية المراكز القروية بمخططات للتنمية؛
- تزويد مدن إفران وأزرو وبولمان بمناطق النشاط الاقتصادي ومستشفيات ومحطات طرقية ومجمعات رياضية والمجمعات إدارية.

6.مجال المشاريع ملوية

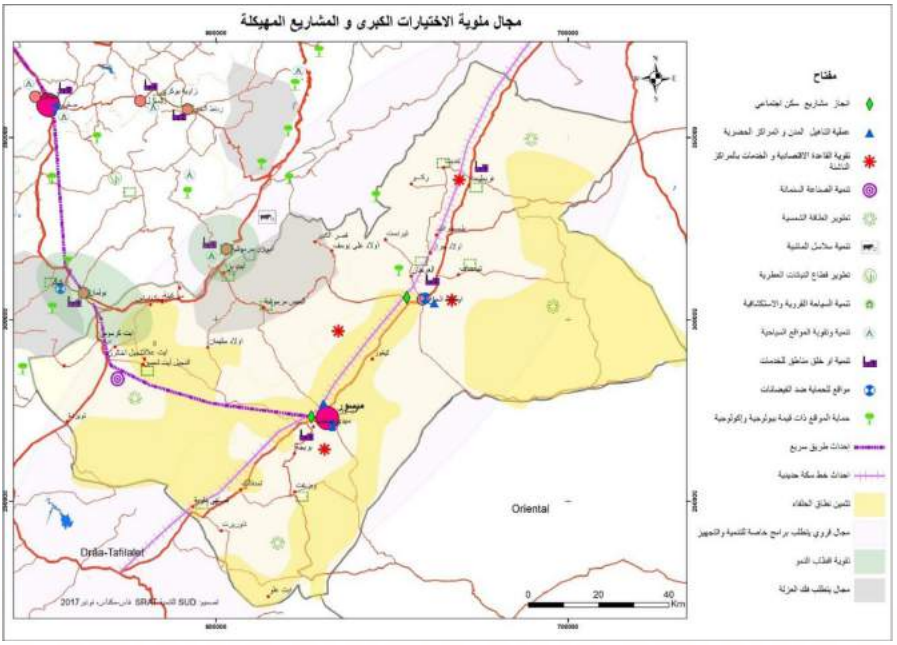

من خلال الخريطة يتضح أن هذا المجال يتكون من 14 جماعة، أهمها ميسور وبولمان. تعدّت ساكنته 146 ألف نسمة في عام 2014، ما يقارب (3،4٪) من ساكنة الجهة، يتميز هذا المجال بمعدل تمدن يصل الى 29٪، كما أن نسيجه العمراني ضعيف ومهيكل فقط حول مدينتي ميسور وأوطاط الحاج. يعدّ اقتصاد مجال ملوية تقليدي حيث يقوم على الزراعة، الرعي، قطف الحفاء والتعدين، كما أنه يعرف عجزا كبيرا في التجهيزات والبنيات الأساسية والخدمات، مما يضعف مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة. في المجمل، يعتبر مجال ملوية منطقة معزولة نسبيا بالمقارنة مع باقي مناطق الجهة، إلا أنه يحتوي على إمكانات مهمة في مجال الطاقة الشمسية.

وعلى مستوى التصميم الجهوي لإعداد التراب فقد تمّ تحديد الاختيارات الاستراتيجية التالية:

- تطوير شبكة الطرق المهيكلة خصوصا الطرق الوطنية؛
- إعادة تأهيل القناطر القائمة وصيانة الطرق؛
- متابعة تطوير شبكة الطرق القروية؛

- تمديد الطريق السيار الذي سيربط آسفي بالرشيدية عبر ميدلت؛
- إعادة هيكلة النقل القروي؛
- تطوير تربية الماشية؛
- تغطية جميع المراكز الحضرية بوثائق التعمير، وتغطية المراكز القروية بمخططات للتنمية ووضع تصاميم تعمير تتلاءم والهوية الاقتصادية وخصوصيات مدن المنطقة؛
- إعادة تطوير مداخل المدن، تنظيم المساحات الحضرية، وتوفير مناطق للنشاط الاقتصادي على مستوى ميسور وبولمان، وتشييد مستشفيات ومحطات طرقية ومجمعات رياضية، ومجمعات إدارية؛
- تطوير محميات الصيد الغابوي؛
- تشييد استديوهات للإخراج السنيمائي على غرار ورززات.

أرقام مهمة :

- معدل البطالة : 14٪
- معدل الأمية : 41.1٪
- معدل التمدرس : 90.5٪
- معدل الفقر : 13.5٪

VII. مجالات المشاريع وتوجهاتها الاستراتيجية

يتجلى الهدف الأسمى للتصميم الجهوي لإعداد التراب في توضيح مسار التطور المبتغى لجهة فاس مكناس والمجالات المكونة لها من خلال إبراز الأدوار الخاصة والعلاقات البينية مع المجالات المجاورة. واستحضار السياق الدولي وما يطرحه من تحديات. فهو يمثل إطارا ومرجعا لبلورة التوجهات الأساسية لتنمية وتهيئة جهة فاس مكناس، من ثم يعكس آمال وتطلعات الساكنة لتنمية مجالية منسجمة ومتآزرة. كما يعمل على تنسيق وتنزيل السياسات والاستراتيجيات القطاعية الوطنية جهويا. يضاف لهذا تدقيق هذه الأخيرة مجاليا ضمن «مجالات المشاريع « موزعة على فترته الممتدة على 25 سنة «من التنمية».

1. توزيع المشاريع حسب الفترات والقطاعات :

24 سنة من التنمية

الفترات	2026 - 2018	2034 - 2026	2042 - 2034	المجموع
البنية التحتية	15	8	2	25
الاقتصاد و الجاذبية	35	25	4	64
التنمية البشرية	14	4	1	19
البنية القروية	7	1	0	8
البيئة	13	10	2	25
التراث والثقافة	19	6	2	27
الشبكة الحضرية	15	5	3	23
الحكامة	5	4	0	9
النسبة %	62%	26%	11%	

يوضح الجدول أعلاه مجموع المشاريع المندرجة في التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة فاس مكناس، والتي تم تقسيمها حسب الفترات الممتدة من سنة 2018 الى غاية سنة2042، والتي تخص البنية التحتية، الاقتصاد والجاذبية، التنمية البشرية، البنية القروية، البيئة، التراث والثقافة، الشبكة الحضرية، والحكامة.

2.توزيع المشاريع حسب مجالات المشاريع بجهة فاس مكناس:

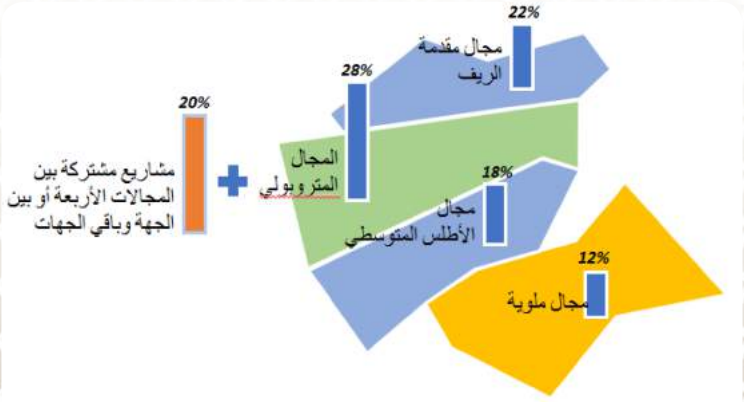

تكمن أهمية هذه المجالات التي أتى بها التصميم الجهوي لإعداد التراب، في كونها أكثر ملاءمة لبرمجة مشاريع توافق الإشكاليات الكبرى للتنمية بالجهة، بحيث أن هذا التقسيم يشكل مقاربة ميسّرة لإنجاز البرامج المعتمدة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة. توزعت هذه المشاريع حسب النّسب التالية:

22%: بمجال مقدمة الريف؛

28%: بالمجال المتروبولي؛

18%: بالمجال الأطلس المتوسطي؛

12%: بمجال الملوية؛

20%: من هذه المشاريع تمثل مشاريع مشتركة بين المجالات الأربعة أو بين جهة فاس مكناس وباقي الجهات.

3. البرامج والمشاريع المهيكلة:

يتم تنزيل التصميم الجهوي لإعداد التراب من خلال اقتراح عدد من البرامج تستجيب لحاجيات الساكنة وتحديات كل مجال، هذه المشاريع المهيكلة التي تختلف حسب طبيعة الاختصاص (ذاتي، مشترك مع الدولة)، الشركاء (الجماعات الترابية، الوزارات، القطاع الخاص ...)، وحجم المشروع (جهوي، محلي، أو وطني).

توزيع المشاريع حسب القطاعات

القطاع	نوعية البرامج /المشاريع
البنية التحتية	-بناء الطرق السيارة؛ -صيانة الشبكة الطرقية الموجودة؛ -إنشاء السدود؛ -إنشاء نواة جامعية؛ -تهيئة الطرق القروية؛ -تأهيل الجسور بالجهة؛ -تطوير منطقة حرة بمطار فاس سايس وربطه بالمطارات الأخرى والمطارات الإفريقية؛ -تهيئة فضاءات لوجيستيكية؛ -إنشاء الطرق الالتفافية؛ -تهيئة وتنظيم تسيير المحطات الطرقية بمختلف مدن الجهة؛ -إعادة هيكلة النقل القروي؛ -تشجيع رقمنة الجهة؛

الاقتصاد والجاذبية	-إنشاء مناطق صناعية؛ -تشجيع استغلال عيون المياه المعدنية؛ -تكوين احتياطي عقاري؛ -تكييف التكوين مع حاجات السوق جهويا ووطنيا؛ -خلق فضاء كبير للمعارض والملتقيات؛ -تشجيع الاستثمار بالقطاع المنجمي بالجهة؛ -جلب استثمارات في القطاع الفلاحي وتبسيط المساطر؛ -اعتماد تقنيات جديدة للإنتاج لتحسين المردودية؛ -تشجيع البحث العلمي في التنمية الفلاحية بالجهة؛ -تطوير قطاع النباتات الطبية والعطرية؛ -تطوير تربية المواشي؛ -تحسين العرض السياحي؛ -تطوير فضاءات اللعب والترفيه في المدن المتوسط؛ -تهيئة مناطق جديدة للحرفيين؛
البنية القروية	-تقوية قدرات الفاعلين المحليين؛ -مواصلة عمليات معالجة الفقر والهشاشة في الوسط القروي عبر البرامج الحالية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وعبر عمليات دقيقة وهادفة؛ -دعم وتقوية الجمعيات المهتمة بالتنمية في الوسط القروي؛ -تطوير التعاونيات وتقوية قدراتها؛ -تنمية الأنشطة المثمنة للمنتجات الفلاحية؛ -تنمية السياحة البيئية؛
الشبكة الحضرية	-تحسين دراسة الثنائية القطبية؛ -توفير مستلزمات متروبولية؛ -اعداد دراسات خاصة بالمدن العتيقة؛ - تحسين أداء المدن وتقوية جاذبيتها؛ -تقوية وظيفة الثنائية القطبية
التراث والثقافة	-تحسين المرافق العامة بالمدن العتيقة وبنيات الاستقبال والتنشيط؛ -مواصلة برامج الحفاظ والتأهيل؛ -تنظيم معارض دولية موضوعاتية حول التراث والمنتجات والمهارات الموروثة؛ -إحداث معاهد للموسيقى التقليدية؛ -إحداث متاحف في مختلف المواقع؛ -تنظيم حملات للترويج للمنتج السياحي؛ -دعم وتشجيع المهنيين العاملين في السياحة الثقافية والبيئية؛ -إحداث مسالك عليا للتكوين في مجال التراث؛

البيئة	التكيف مع التغيرات المناخية: -ترميم الأوساط الطبيعية المتدهورة، تثمين المقالع المهجورة بمشاريع سياحية وترفيهية؛ -تعميم طرق الري المقتصدة للماء؛ -الحد من الإفراط في استغلال الموارد المائية؛ -تعميم محطات معالجة المياه المستعملة؛ -حماية وترميم المجالات البيئية (غابات، أودية، المناطق الفلاحية الخصبة...)؛ -اعتماد مقاربات لحماية الموارد المائية (مخطط جهوي)؛ -حماية الأراضي الزراعية عالية الجودة، الأودية، مكافحة كل أشكال التلوث؛
التنمية البشرية والاجتماعية	-تعميم الربط بالشبكات الكهربائية والماء الشروب والصرف الصحي لكل التجمعات والمراكز الحضرية بالجهة؛ -مكافحة الفقر والهشاشة (الأسبقية للجماعات حسب خريطة الفقر 2017 للمندوبية السامية للتخطيط)؛ -تقريب التعليم الأولي من السكان وتحسين الولوجية؛ -تعميم وتجهيز المراكز الصحية؛ -سن سياسة مندمجة للتشغيل خاصة الشباب الحاصل على الشهادات؛ -تشجيع دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛ -القضاء على أحياء الصفيح والسكن غير اللائق؛ -إنشاء ملاعب القرب، مسابح، دور الشباب؛ -تشجيع الاستثمار العمومي والخاص في المدن الصغيرة والمراكز لإحداث مناصب الشغل غير الفلاحية؛ -إطلاق الأوراش الكبرى للتشغيل وتحسين إطار العيش؛ -إحداث أنشطة مدرة للدخل لفائدة القرويات؛
الحكامة	-تقوية قدرات إدارة الجهة كما ونوعا؛ -تحسين وتنويع القدرات المالية للجهة؛ -إحداث هيئة جهوية للتخطيط وتنسيق السياسات العمومية في إطار رؤيا شاملة للتصميم الجهوي لإعداد التراب وبرنامج التنمية الجهوي؛ -تشجيع الدبلوماسية الجهوية للاستثمار بإحداث هيئة جهوية لتشجيع الاستثمار الوطني والدولي بالجهة؛ -تطوير علاقات التبادل على المستوى الوطن والدولي من أجل اكتساب أجود أساليب وطرق التنمية الجهوية؛ -اعتماد رقمنة كل إدارات الجهة؛ -إحداث مرصد لتقويم تأثير السياسات العمومية والتخطيط ونظام إحصائي موجه للجهة.

جهة فاس مكناس
ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵉⵏⵜ ⵏ ⵡⴰⵣⵔⴼ ⵙⴽⵏⴰⵙ
Région FES MEKNES